# «فيتش» ترفع تصنيف السعودية إلى AA فوق اليابان والصين

شعار فيتش

أعلنت وكالة فيتش «Fitch» العالمية للتصنيف الائتماني رفعها لدرجة التصنيف السيادي للسعودية من «- AA» إلى «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف عالمي تسبق فيه المملكة دولا كبرى، مثل اليابان والصين وإيطاليا من حيث القوة المالية لاقتصادها.

وأعرب وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، عن سعادته بهذا التقييم المرتفع والصادر عن وكالة عالمية مرموقة، مما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني السعودي ويؤكد متانته ويُبرز القوة الائتمانية المميزة للمملكة.

وتعني القوة الائتمانية، قدرة المملكة وحكومتها وبنوكها وشركاتها على منح القروض والحصول عليها، من جميع دول العالم ومؤسساته، بميزة تنافسية عالية، مستندة إلى مؤشرات الاقتصاد السعودي.

وقال العساف إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تسعى وبخطوات حثيثة إلى تنويع مصادر الدخل وتمتين مركز المملكة المالي، عبر تسخير السياسة المالية والإنفاق الحكومي لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية ومشاريع التنمية الاقتصادية في مجالات عدة كالتعليم والصحة، إضافة إلى مشاريع الإسكان والمواصلات.

وأكد العساف أن سياسة المملكة الرشيدة أثمرت وأدت إلى تراكم فوائض مالية مُعتبرة مكنت الدولة من الاستمرار في الصرف على هذه المشاريع وتحقيق الطموحات في التنمية المستدامة، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين.

بدوره قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور فهد المبارك إن التصنيف السيادي الجديد المرتفع هو نتيجة المنهجية السليمة التي تتبعها حكومة خادم الحرمين الشريفين في إدارة الاقتصاد والشؤون المالية في ظل توجيهات القيادة الرشيدة، لتحقيق النهضة الشاملة التي تهدف إلى رفاهية المواطن.

واعتبر أن رفع التصنيف إلى هذا المستوى المتقدم، من وكالة متخصصة، يدل على نجاح المملكة في اتباع سياسات نقدية متزنة وحصيفة تتناسب مع الاقتصاد المحلي، وكذلك على تمكن مؤسسة النقد من وضع وتطبيق معايير رقابية تضمن سلامة واستقرار النظام المصرفي.

وأشار إلى أن وكالة فيتش قد أشادت بالمهنية العالية للمؤسسة في إدارة الاحتياطيات المالية للمملكة، والخطوات الحصيفة التي اتخذت لتفعيل الأساليب والمعايير الحديثة في الحد من إدارة المخاطر في القطاع المالي.

ويضع ارتفاع تصنيف فيتش السيادي، السعودية في المركز السابع ضمن الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، بعد الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وأستراليا وبريطانيا وفرنسا، وقبل اليابان وكوريا والصين وإيطاليا وبقية الدول الأعضاء.

# اتهام «أبل» بتحويل مليارات من الأرباح للتهرب من الضرائب

شركة أبل

وجهت أصابع الاتهام لشركة «ابل» الأمريكية العملاقة بأنها حولت الى ايرلندا مليارات الدولارات من ارباحها التي حققتها في استراليا في السنوات العشر الاخيرة وذلك بغرض التهرب من دفع الضرائب في هذا البلد، بحسب ما كشفت ابرز الصحف الاقتصادية الاسترالية في وقت تحاول فيه مجموعة العشرين انهاء مثل هذه الممارسات.

وحصلت صحيفة «اوستراليين فايننشال ريفيو» على ميزانية «ابل سيلز انترناشيونل» لفترة عشر سنوات، وهذه الشركة بحسب الصحيفة، هي قسم من «ابل» وفي قلب نظام تحسين الضرائب الذي اقامته المجموعة الاميركية العملاقة.

و ،فقد تم تحويل حوالي 8.9 مليارات دولار استرالي «5.85 مليارات يورو» من الارباح قبل خصم الضرائب خلال عشر سنوات في استراليا، الى هيئة في ايرلندا حيث تمثل الرسوم 0.7 في المئة فقط من رقم الاعمال.

وفي 2013 اعلنت «ابل» ارباحا قبل الضرائب بقيمة 88.5 مليون دولار استرالي بعد ان حولت الى ايرلندا عبر سنغافورة حوالى مليارى دولار استرالي من رقم الاعمال.

وقال وزير المالية الاسترالي ماتياس كورمان ان استراليا مصممة على استعادة اموال الضرائب التي تتفادى الشركات دفعها على اراضيها.

واضاف دون ان يشير بالاسم الى شركة بعينها ان «الشركات التي تعمل عبر العالم لا تدفع القيمة الصحيحة للضرائب في المكان الذي تحقق فيه ارباحها».

من جهته، قال وزير التجارة اندرو روب في تصريحات للاذاعة الاسترالية «في معظم الحالات تتصرف الشركات وفق القانون. لكن هل هذا منصف؟».

وتساءل «هل يجب عليها ان تتصرف بهذا الطريقة بوصفها مجموعات تستفيد بشكل كبير من الاقتصاد الاسترالي؟»، ليجيب «لا وعلينا ان نفكر في كل هذا على المستوى العالمي وهذا ما نفعله مع مجموعة العشرين».

وتدرس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حاليا مسألة طلب وزراء مالية دول مجموعة العشرين عبر برنامج «تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الارباح».

ومن المقرر ان تقدم تقريرها في اجتماع مجموعة العشرين في كيرنس «استراليا» في «سبتمبر».

وتهدف الاصلاحات المتوقعة الى حماية الشركات المتعددة الجنسيات من الازدواج الضريبي مع ابلاغها انه يتعين عليها دفع مساهماتها.

# «فاو»: أزمة أوكرانيا قد تؤثر على أسعار الغذاء

شعار منظمة «فاو»

قال اقتصادي كبير في منظمة الأغذية والزراعة «فاو» التابعة للأمم المتحدة، اليوم الخميس، إن الأزمة في أوكرانيا قد تؤثر على أسعار الغذاء في «مارس» آذار وقد تسبب تقلبات في السوق في المستقبل المنظور إذا لم يتحسن الوضع.

وقال عبد الرضا عباسيان: «الوضع في أوكرانيا ... لم يؤثر على مؤشرنا الشهر الماضي وتداعياته ستظهر هذا الشهر إذا كانت هناك أي تداعيات.»

وتابع: «قد تعود الأمور إلى طبيعتها إذا تحسن الوضع في أوكرانيا، وإلا فقد يحدث مزيد من التقلب في الأسواق في المستقبل المنظور.»

وارتفع مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء في فبراير شباط مسجلا أكبر قفزة له منذ منتصف عام 2012.

# برنانكي: إنتاج الطاقة «نقطة ساطعة» في الاقتصاد الأمريكي

بن برنانكي

«رويترز»: قال بن برنانكي الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الامريكي» إن طفرة في انتاج الغاز الطبيعي من الحقول البرية في الولايات المتحدة أدت الى انخفاض اسعار وربما انها تساهم في إعادة وظائف لقطاع التصنيع من الخارج.

واضاف برنانكي قائلا في احدى كلماته العامة الاولى منذ ان سلم زمام قيادة مجلس الاحتياطي الاتحادي إلى جانيت يلين في نهاية يناير كانون الثاني ان الاقتصاد الامريكي يواصل النمو وان الفضل في ذلك يرجع جزئيا الى زيادة انتاج الطاقة لكن مازال هناك حاجة الى عمل المزيد لتعزيز النمو.

ومتحدثا في مؤتمر عن الطاقة في هيوستون قال برنانكي ان الطفرة في انتاج الغاز الطبيعي في امريكا «تطور رائع. لا أريد المبالغة لكنها احدى النقاط الساطعة في الاقتصاد.»

وقال برنانكي -وهو الان خبير بارز بمؤسسة بروكينجز للابحاث التي مقرها واشنطن- إن تقرير الوظائف الذي صدر يوم الجمعة ايجابي و«ينسجم مع اقتصاد ينتعش.»

واضاف ان انحسار المشاحنات في الكونجرس حول سقف الدين والميزانية من شانه ان يساعد على الحد من المخاوف بين المستثمرين. لكنه قال ان هناك حاجة الي عمل المزيد لتقييد المخاطر التي قد تقدم عليها المؤسسات المالية الكبرى.

وقال برنانكي انه يشعر بتفاؤل نسبي بشان الاقتصاد العالمي.

# النفط الأمريكي يصعد دولاراً مدعوماً بتقرير قوي للوظائف وتوترات أوكرانيا

صعدت العقود الاجلة للنفط الامريكي دولارا امس مدعوما باستمرار التوترات في اوكرانيا وتقرير يظهر وتيرة أسرع من المتوقع لنمو الوظائف في الولايات المتحدة وهو ما غطى على تباطؤ موسمي في الطلب على الخام.

وانهت عقود الخام الامريكي الخفيف تسليم ابريل جلسة التداول في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» مرتفعة 1.02 دولار أو 1.00 في المئة لتسجل عند التسوية 102.58 دولار للبرميل بعد ان تراوحت في نطاق من 101.57 دولار الى 102.91 دولار.

وينهي الخام الامريكي ثامن اسبوع على التوالي من المكاسب .وصعدت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت 90 سنتا أو 0.83 في المئة لتسجل عند التسوية 109.00 دولارات للبرميل بعد ان تراوحت في نطاق من 107.82 دولار الى 109.09 دولار.

# هبوط التضخم في تونس إلى 5.5 في المئة خلال فبراير

أظهرت بيانات رسمية أن معدل التضخم السنوي في تونس تراجع الى 5.5 في المئة في «فبراير» من 5.8 في المئة في «يناير».

وفي الربع الأخير من 2013 بقي التضخم مستقرا عند 5.8 في المئة. وجاء الصعود في «ديسمبر» الى ستة في المئة أساسا جراء قفزة في أسعار الغذاء خلال الشهر.

وقال معهد الإحصاء الحكومي إن مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات انخفض من 7.6 في المئة في «يناير» إلى 7.1 في المئة في «فبراير». وبلغ متوسط التضخم لعام 2013 بأكمله 6.1 في المئة ارتفاعا من 5.5 في المئة في 2012 . ورفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الأساسي إلى 4.5 في المئة من أربعة في المئة في نهاية «ديسمبر» مشيرا إلى ضغوط تضخمية. ولا يستهدف البنك المركزي الوصول بالتضخم إلى معدل بعينه لكنه يقول أن المعدل المسموح به يجب ألا يزيد عن خمسة في المئة. ولم ينزل التضخم عن خمسة في المئة في 2013 .

# «مؤشر ستاندر آند بورز» في «وول ستريت» يغلق على مستوى قياسي جديد

ارتفعت معظم الاسهم الامريكية دافعة مؤشر ستاندرد آند بورز لتسجيل مستوى اغلاق قياسي جديد مع ابتهاج المستثمرين ببيانات تظهر زيادة أكبر من المتوقع في الوظائف الجديدة في فبراير وتعديل صعودي لرقم الوظائف لشهر يناير.

وانهى مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الامريكية الكبرى جلسة التداول في بورصة وول ستريت مرتفعا 30.83 نقطة أو 0.19 في المئة الى 16452.72 نقطة بينما زاد مؤشر ستاندرد اند بورز500 الاوسع نطاقا 1.01 نقطة أو 0.05 في المئة ليغلق على 1878.04 نقطة.

لكن مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه اسهم التكنولوجيا اغلق منخفضا 15.90 نقطة أو 0.37 في المئة الى 4336.22 نقطة.

# تقرير: بنوك الإمارات تستحوذ على 28 في المئة من القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية

استحوذت المصارف الإماراتية على 27.9 في المئة من إجمالي القاعدة الرأسمالية، التي تشمل رأس المال والاحتياطيات المقومة بالدولار لدى المصارف العربية بقيمة 81.4 مليار دولار، وتلتها السعودية بنسبة 19.2 في المئة، وقطر بنسبة 9.7 في المئة، ومصر بنحو 9.2 في المئة، بحسب تقرير أصدره صندوق النقد العربي، بحسب «الاتحاد» الإماراتية.

وشكلت القواعد الرأسمالية لمصارف الإمارات والسعودية ومصر وقطر الكويت نحو 73.6 في المئة من إجمالي رساميل المصارف العربية بنهاية العام الماضي، وبلغ إجمالي رصيد القروض المقدمة للاقتصادات العربية بنهاية عام 2012 نحو 1.51 تريليون دولار، مقابل 1.4 تريليون دولار بنهاية 2011 بنمو 8.2 في المئة، فيما بلغ رصيد القروض المقدمة للقطاع العام بالدول العربية نحو 445 مليار دولار، مقابل 409 مليارات دولار بنهاية 2011، فيما بلغ إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص بنهاية 2012 نحو 1.07 تريليون دولار، مقابل 991 مليار دولار.

وبلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص نحو 71 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي بالبلدان العربية خلال عام 2012.

وأشار إلى أن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2012 جاء إيجابياً بشكل عام، حيث ساهمت أسعار النفط المرتفعة في استمرار تحقيق الفوائض المالية الكبيرة، ما انعكس في تحسن الودائع الحكومية من جهة، وزيادة الإنفاق الحكومي، كما استفادت الأنظمة المصرفية في الدول غير النفطية من تدفق جزء من هذه الفوائض على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة إليها.

وأظهرت البيانات المجمعة عن القطاع المصرفي العربي، أن هناك تحسناً ملموساً في مؤشرات هذا القطاع عن عام 2012، بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام 2011، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بنسبة مقاربة لتلك المتحققة في عام 2011.

كما تحسنت مؤشرات الربحية لدى معظم المصارف العربية، نتيجة لتحسن أداء المصارف من جهة، وتراجع وتيرة اقتطاع مخصصات لمواجهة القروض المتعثرة نظراً لتوافر حجم لا بأس به من هذه المخصصات لدى العديد منها، تم بناؤه خلال السنوات القليلة الماضية منذ الأزمة المالية العالمية. وقال التقرير «يلاحظ أن هذا التحسن في المؤشرات المجمعة للمصارف العربية خلال عام 2012، قد شمل جميع مصارف الدول العربية من دون استثناء»، فقد استفادت مصارف دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصارف ليبيا والعراق من تحسن أسعار النفط العالمية وتحقيق فوائض مالية كبيرة.

وقد ساهم ذلك في تحسن أحجام الودائع الحكومية، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتوسع المشروعات الاستثمارية، وتحسن مستويات الدخل المتاح للإنفاق، وأما مصارف الدول العربية الأخرى، فقد استفادت من تدفق جزء من هذه الفوائض المالية على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة كما هو مذكور أعلاه، والبعض الآخر من تمويل الدين الحكومي بأسعار فائدة مرتفعة.

ومن جانب آخر، واصلت السلطات الإشرافية الرقابية في الدول العربية خلال عام 2012 جهودها الرامية لمتابعة تطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن لجنة بازل 2 و3، كما اهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، وتعزيز الشفافية في العمل المصرفي.

كما عمل عدد من السلطات الرقابية على تحديث منظومة القرارات والإجراءات القائمة والتعاميم الصادرة لديها، بما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية، ومواكبة التطورات الدولية.

كذلك، استمرت جهود البنوك المركزية العربية لدعم مسائل الاستقرار المالي خلال عام 2012، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية.

وشهدت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة، نمواً خلال عام 2012، ولكن بنسبة تقل عن تلك المحققة في العام السابق.

وتظهر البيانات من واقع الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار بنسبة 7.4 في المئة لتصل إلى حوالى 1.571 تريليون دولار في نهاية عام 2012، مقارنة مع نسبة نمو بلغت نحو 7.7 في المئة خلال عام 2011. ولاحظ التقرير أن ارتفاع نسب نمو الودائع مقومة بالعملة المحلية قد شمل جميع الدول العربية بلا استثناء.

وقد جاء هذا الارتفاع تماشيا مع استقرار أسعار النفط المرتفعة نسبياً، والتحسن النسبي للأوضاع السياسية في بعض الدول العربية، ومواكبة للتوسعات الاستثمارية والزيادات في الأجور والمعاشات والإعانات المقدمة للأفراد.

وبخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية، فقد استأثرت الودائع مقومة بالدولار لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2012، حيث بلغت قيمتها نحو 336.2 شكلت حوالى 21.4٪ من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 18.0 في المئة من إجمالي الودائع، ثم مصارف مصر بنحو 10.9 في المئة.

وعلى صعيد أهمية إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربي كمجموعة، «فإنه وبالنظر لكون معدل النمو المحقق في الودائع جاء أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الجارية خلال عام 2012»، فقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 59 في المئة بنهاية 2012، مقارنة مع 61 في المئة لعام 2011.

وجاءت نسبة نمو الودائع للقطاع الخاص في الدول العربية كمجموعة، أقل من معدل نمو الودائع الإجمالية، حيث أظهرت البيانات ارتفاعا بنحو 6.3 في المئة ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 1.4 تريليون دولار في نهاية عام 2012 مقارنة مع 1.31 تريليون دولار في نهاية عام 2011.

وقد ارتفعت قيمة الودائع الادخارية والآجلة بنحو 4.5 في المئة خلال عام 2012، لتصل إلى ما قيمته 879.9 مليار دولار، فيما ارتفعت الودائع الجارية بنحو 9.4 في المئة خلال 2012، لتبلغ نحو 522 مليار دولار.

وللعام الرابع على التوالي، جاءت نسبة النمو في الائتمان المقدم من قبل المصارف العربية للقطاع الخاص، أقل من نسبة نمو الائتمان المصرفي للقطاع العام، ما يعكس بشكل واضح تأثير القيود والقرارات الصادرة من قبل السلطات النقدية العربية في ضبط التوسع لهذا الائتمان من جهة، وتوجه البنوك للإقراض منخفض المخاطر.